المحاضرة 08:

السياسة الايطالية في ليبيا خلال الاستعمار:

1- السياسة العسكرية:

استطاعت إيطاليا أن ترسل إلى ليبيا مجموعات من الرحلات والبعثات الاستكشافية العلمية الأثرية في السنوات التي سبقت الاحتلال مثل زيارات "الجمعية الإيطالية للاستكشاف الجغرافي والتجاري" وأعضائها مثل: مانفريدو كاميرو وجوزيبي هايمان عام 1881م، وبترو مامولي سنة 1882، ودي سانكتيس عام 1910، وفي عام 1911 أرسلت بعثة عسكرية كانت ترتدي الزي المدني وأقامت مسحا شاملا لأهم المناطق الليبية، فوضعت الخرائط الطبوغرافية والمخططات، وركزت على المواقع الحساسة وكان من بين أعضائها **"الكونت سفورزا"** الذي اشترك فيما بعد المفاوضات مع الزعماء الطرابلسيين، وبعد الاحتلال عملت إيطاليا على زيادة قواتها في ليبيا مستعينة بالقوات الأوروبية أو جنود المستعمرات خاصة من الصومال وإيريتريا، ولعلنا نذكر فرقة **"الهجانة"** الخاصة بعسكر إيريتريا، و**"الفيلق الأجنبي"** وينظم إليه كل من يهدف إلى خوض المغامرات العسكرية، ولذلك غيرت إيطاليا من سياستها الحربية فعوضا عن الفيالق العسكرية المكثفة صار القادة يستعملون فرقا قليلة العدد يدخل في تكوينها جزء من الأهالي الليبيين يقدمون في الصفوف الأمامية، وكانت هذه الفرق تقوم بقنص المجاهدين وتنزل بطشها بالقبائل الغير راضخة للإيطاليين.

كما كان الايطاليون يعلنون حالة الطوارئ في المدن التي كانوا يحتلونها، وحظروا حمل الأسلحة بالنسبة للعرب، كما منعوا التجوال ليلا أو الخروج خارج حدود المدينة، وبناءا على أوامر الجنرال **"كانيفا"** كان العرب المقبوض عليهم، والسلاح في أيديهم يعدمون رميا بالرصاص في نفس المكان ودون محاكمة، وأسست محاكم عسكرية في طرابلس وبنغازي وكانت تعدم كل من يشتبه فيه بالانتماء إلى المقاومة، كما أنه بنهاية أكتوبر 1911 صار المتهمون بأي نشاط معادي للسلطات الإيطالية يبعدون إلى الجزر الجنوبية من إيطاليا، ولقد أشار أحد القادة الايطاليين أن الحرب الإيطالية في ليبيا هي"**مذبحة إنسانية متكاملة**"، وضرب فيها بأحدث الأسلحة ثم يشير إلى أنه استطاع أن يقتل 148000 شخص، وقد حشر الايطاليون

100 ألف، جندي لإنهاء الحروب في السنوات الأولى للاحتلال، كما جيء بطواقم البواخر الحربية التي كانت تحاصر الساحل، وعززت الجيوش بـ 35 طائرة حربية، وعديد المناطيد التي كانت تستخدم للاستكشاف الحربي، ولقصف مواقع العدو من السماء.

كما تمت الاستعانة بالطائرات والدبابات للقضاء على المقاومات الشعبية، فاستعملت سياسة الأرض المحروقة، والمعتقلات والمحتشدات، وضرب بالغازات السامة، بغية السيطرة على كامل ليبيا خاصة وأنها كانت تعرف ضغوطا دولية ومحلية، لذلك كان تهدف دائما إلى انهاء المسألة الليبية بالقوة لأنها كانت أنجع الوسائل لذلك كما رأينا سابقا سياسة غراتزياني مع مقاومة الشيخ عمر المختار، كما استعملت **"المحكمة الطائرة"** في أفريل 1930 وهي محكمة عسكرية يتنقل أعضائها بالطائرة لمحاكمة كل من يلقى القبض عليه بتهمة مساعدة الثوار ورجال المقاومة، فتقام له محاكمة صورية بحضور الأهالي فيقتل شنقا أو رميا بالرصاص أو رميا من الطائرة.

كما حاولت إيطاليا التوسع في صحراء فزان والتسابق إلى إعلاء الرايات الإيطالية تخوفا من التوسع الفرنسي في الصحراء الجزائرية خاصة بعد وصولهم إلى **جانت** عام 1913 على بعد 110 كلم من **غات**.

لذلك فإن الحملة الاستعمارية الاستدمارية الإيطالية التي قامت بها الفاشية خاصة؛ قد حملت للشعب الليبي كثيرا من الفواجع، فقد صرح **توليايتي** في المؤتمر العالمي السابع **للكومنترن** سنة 1935 بأن الفاشية قد عبرت عن نفسها في ميدان النشاط الاستعماري على أنها صورة من صور السيطرة البرجوازية البربرية وأن:" **حرب الايطاليين في ليبيا قد جرت حتى نهايتها بهدف إبادة السكان المحليين"**، وقد اضطر موسوليني إلى الاعتراف بأن **"برقة الخضراء بنباتاتها غدة حمراء بلون الدم"**.

2- السياسة القانونية والإدارية:

ابتدع الايطاليون قصة الولايات الثلاثة الليبية (طرابلس وبرقة وفزان)، ودمجت طرابلس وبرقة بقوة بعد الاحتلال تحت مسمى ليبيا، خاصة منذ القضاء على المقاومات في ليبيا 1934، وقسموها إداريا إلى ثلاث ولايات مركزية غير فدرالية ورسموا حدودهم الإدارية وجعلوا قوس النصر الذي تم افتتاحه عام 1937 فاصلا بين برقة وطرابلس الغرب، ثم أحلوا بعد ذلك نظام الخمس مناطق إدارية تحت مسمى (مقاطعات

أو محافظات) وهي محافظة: طرابلس ومركزها طرابلس المدينة، ومحافظة مصراتة، ومركزها مصراتة، ومحافظة بنغازي ومركزها بنغازي المدينة، ومحافظة درنة ومركزها درنة، ومحافظة الصحراء ومركزها هون، وفي الحقيقة فإن ليبيا هي في الأصل قطرين جارين هما طرابلس وبرقة اللذين دمجهما الأتراك تحت مسمى (ايالة طرابلس العثمانية).

كانت الحكومة الايطالية تتدخل في عزل الولاة الذين يقفون في وجه الأطماع الاستعمارية، ففي أكتوبر سنة 1919 أصدرت الحكومة الايطالية قانونا أساسيا لكل من برقة وطرابلس (الاستقلال الداخلي تحت سيادة ملك إيطاليا)، كما رأينا سابقا، ولكن بصعود الحكم الفاشستي عام 1923 تغيرت القوانين والمراسيم وحصرت سيادة الأقاليم مجددا وألغت الاتفاقيات القديمة مع شيوخ القبائل، واتباع سياسة التقتيل والابادة الجماعية للساكنة الليبية، واستعملت إيطاليا أسلوب الحكم المباشر لليبيا حيث أصدرت قانونا أصبحت السلطة بموجبه بيد الايطاليين مع تعيين حقوق المواطنين وواجباتهم، وفي عام 1920 اعترف الطليان بالسنوسي حاكما مدنيا وزعيما للقسم الداخلي في برقة ومنحه لقب أمير، وقد وضع الحكم الفاشي خطة لحكم برقة هدفها الفصل بين الأهالي الذين خضعوا للطليان، والثوار المتمردين الخارجين عن القانون حسبهم، كما تم الإشراف على الأسواق والتجارة وفرض ضرائب جديدة بمقتضى مراسيم وقوانين مجحفة وفرضت الرقابة الشديدة لكي لا تؤول أرباحها الى قادة وزعماء المقاومة.

3- سياسة الدعاية بين الترغيب والترهيب:

حاول الايطاليون منذ دخولهم الادعاء بأنهم جاؤوا خدمة الأهالي الليبيين، وانقاذهم من ظلم وبطش الأتراك العثمانيين، والحفاظ على الدين الإسلامي، فقد نص منشور وزّع بتاريخ 12 أكتوبر 1911 وقعه الجنرال **"كانيفا"** على أنه مفوض بتصفية الأتراك في طرابلس وبرقة وأن الأهالي سيكونون جميعا تحت حماية الملك الإيطالي، أما المنشور الثاني الذي وزع باسم الجنرال **"بالسا"** مساعد الحاكم والمؤرخ في 2 جانفي 1912 جاء فيه:" **لدينا معلومات كافية عن كل أعمال العنف والمظالم التي كان يقوم بها الأتراك أثناء تحصيل الضرائب وجمع النقود والجندرمة**".

ولذلك دعا الايطاليون سكان برقة وطرابلس الى نسيان الماضي والكف عن الأخذ بالثأر والوقوف إلى جانب الايطاليين الذين سيقدمون للفلاحين كل الاحتياجات والمساعدات للخروج من الوضع الصعب الذي يعيشونه خاصة بعد الجفاف الذي كان أصاب ليبيا حوالي خمس سنوات، مما أنهك الزراعة والاقتصاد المحلي، كما وزعت منشورات عديدة أغدقت فيها الوعود مؤكدة على تخفيض الضرائب، واعفاء الأهالي من الخدمة العسكرية، ودفع هدايا وجوائز مالية للأعيان والمشايخ في عموم البلاد التي تبدي خضوعا، أما إن رفض الأهالي وقرروا العصيان، فإن أشد أنواع العذاب والبطش ستنزل بهم، وقد نص أحد المناشير أن **"حكومة إيطاليا تملك سلاحا قادرا على إحراق كل شيء في طريقه، وسوف تجري مصادرة أملاك من يقومون بالمقاومة"**.

كما وزع الجنرال كانيفا منشورا بتاريخ 15 جانفي 1912 مما جاء فيه:

- من يسلم نفسه ويخضر معه بندقيته وذخيرتها سينال مكافأته ويعطي 20 فرنكا وكيسا من القمح أو الشعير حسب رغبته.

- يضمن للمستسلم عهد باحترام مشاعره الدينية، وتدفع له مكافأة شهرية.

- ضمان دفع مبالغ مالية خاصة لزعماء القبائل وغيرهم من الأعيان.

لذلك استطاع الايطاليون باتباع سياسة الترغيب والترهيب شق صفوف المقاومات، فلم تتحمل كثير من الأسر مصاعب فترة الحرب، والمجاعات، وعادت إلى الواحات التي كانت قد هجرتها أملا في الحصول على الحبوب وعلى المساعدة المالية من الايطاليين.

كما شنت الصحف الإيطالية حملات لتشويه صورة الزعماء والقادة الليبيين الذين كانوا معروفين بمقاومتهم الشرسة، فاتهم سليمان البراوني مثلا بالخيانة وأنه يقبض الرشاوي من الايطاليين، كما استطاعت المخابرات الايطالية أن تبث الخيانة بين صفوف المقاومين، فمثلا استمالوا الاقطاعي عبد الهادي بن عطان واحتلوا بمساعدته بني وليد، كما ساعدهم عبد النبي بلخير على الاتفاق مع سيف النصر المدعو" **روح الصحراء الشرير**"، وعقدت معه اتفاقية في ديسمبر 1913 بحيث عين هذا الأخير متصرفا في الجفارة، ورقي عبد النبي بلخير إلى درجة مستشار لخدماته.

كما كانت تحاول الدعاية الإيطالية تبرير هزائمها عادة كي لا تبث في صفوف المجاهدين القوة، ولكي يرتاب جنودها ويدخلهم الشك بعدم القدرة على القضاء على المقاومات، فكانت تقول مثلا: أن دخول إيطاليا الحرب مع النمسا والمجر عام 1915 لم يسمح لها بإرسال الامدادات والتعزيزات الكافية الى طرابلس الغرب، خاصة بعد معركة القرضابية التي قادها رمضان السويحلي بمصراتة، فقد سحب الايطاليون جيوشهم الى السواحل وأماكن التجمعات السكانية.

4- سياسة الاستيلاء على ملكية الأراضي وأثرها على إنهاك الاقتصاد المحلي:

قامت السلطات الإيطالية بالاستيلاء على الأراضي، وذلك عن طريق نزع الملكيات عن أصحابها بحجة الاحتياجات العامة، ولعل بنك روما قد لعب دورا كبيرا في هذا المجال بأن صادر أراضي الذين كان قد أقرضهم قروضا في السابق، وقد بدأت بمصادرة أراضي الثوار ورجال المقاومات، وذلك بمقتضى قرار ملكي رقم 1099 الصادر بتاريخ 2 سبتمبر 1913، إذ كان يحق بموجبه لحكام ليبيا الايطاليين أن ينتزعوا ملكية أية ممتلكات غير منقولة، ويبطلوا أي حق فيها مقابل تقديم شيء من التعويض لأصحابها، كما انتهجوا سياسة الشراء القسري للأرض، ففي الشريط الساحلي الممتد من تونس وحتى سرت كانت تتم عمليات انتزاع الأراضي من القبائل مقابل تعويض زهيد، وتخصص كبديل لها مساحات غير قابلة للزراعة، وكانت الأراضي المشترات أو المستولى عليها تستخدم بكاملها في توطين الايطاليين، والاستثمار فيها.

حالت الانتصارات في سنين الحرب العالمية الأولى بالنسبة للمجاهدين في انتشار اللاتنظيم في ليبيا، وبسبب ذلك أصدر الحاكم مرسوما في 15 ماي 1916 يعطي لحكام المناطق العسكرية الأربعة التي قسمت طرابلس بموجبها الحق في حجز ممتلكات الثوار بالإضافة إلى ممتلكات المهاجرين الذين سبق لهم قدموا دعما للمقاومة، وكانت الأملاك المحجوزة تعتبر ملكا للدولة، لذلك تم استيلاء على أراضي كبيرة وتمت عملية تهجير السكان الأصليين والملاك من الأراضي الخصبة والواحات والمناطق المائية إلى الصحاري والأقفار بهدف التجويع والتفقير للكف عن دعم المقاومة من جهة، وخدمة للاقتصاد ايطالي من جهة أخرى، خاصة أمام ضغوط الكولون والمستعمرين حول ذلك، ونشير إلى أنه خلال فترات الهدنة والمفاوضات الغيت الأوامر المتعلقة بالحجز وذلك بمرسوم أصدره الحاكم يحمل رقم 72 – ب بتاريخ 26 جوان 1919.

بوصول الفاشية الى السلطة أصدر الحاكم "**فولبي**" بتاريخ 22 جويلية 1922 مرسوما أضفى بموجبه الصبغة القانونية على مليكة الدولة لجميع الأراضي المحاذية للشواطئ باستثناء تلك التي تملك وثائق رسمية، كما أصدر مرسوم آخر بتاريخ 15 يناير 1923 يمنح للحاكم الحق في نزع ملكية أية أراضي سواء لشخص أو جماعة في حالة خلوها من الأشجار المثمرة أو لم تستغل في ظرف ثلاث سنوات، كما أصبحت الإدارة تنتزع الأرض من كل ليبي يقوم باستصلاح أرضه، وذلك بموجب قرار صدر بتاريخ 10 فبراير 1923، هذا وألغي بصورة كاملة نظام تقديم التعويضات في حالات وقوع المصادرة بهدف شق الطرق أو السكك الحديدة أو انجاز المشاريع، وبالوصول إلى سنة 1940 كانت الحكومة الإيطالية قد استولت على 500 ألف هكتار من الأراضي عن طريق المصادرة والشراء.

ولقد أسست مجموعة من الشركات والتعاونيات لاستثمار الأرض هناك، نذكر منها: **الاتحاد الوطني لشؤون المستعمرين (إنتي)–المعهد الوطني للضمان اجتماعي (انيس)**: اللتان أخذت على عاتقهما الاشراف على المواقع الديموغرافية المكونة بالإضافة إلى تمهيد الأراضي المخصصة للتوطين وبناء المزارع والمساكن ومباني الخدمات كما أنشأت **التعاونية الزراعية للتبغ الايطالية النصف حكومية**، ومؤسسات أخرى ....

إقليم برقة: 1,5 مليون نسمة قبل الاحتلال..... 700 ألف نسمة سنة 1931.

250 ألف نسمة هاجرت من برقة خاصة إلى السودان الفرنسي، و 550 ألف ضحية سقطت جراء الحروب والمجاعات والأمراض.

الثروة الحيوانية:

– **رؤوس الأغنام:** 800 ألف رأس سنة 1926..... 98 ألف رأس سنة 1933.

– **الإبل:** 75 ألف رأس..... 2,6 ألف رأس (نقصت ب 25 ضعفا).

– **الخيول:** 14 ألف رأس..... 100 رأس فقط.

أدت المقاومات والحروب الطويلة إلى انقطاع خاصة بين السواحل والداخل، وساءت الأوضاع الاقتصادية والتجارية، وارتفعت أسعار المواد الأولية والغذائية، وبدأت عملية السوق السوداء تنتشر بكثرة، كما بدأت السياسة الإيطالية (العصا والجزرة) تأتي ثمارها، ونشير إلى أن العجز السنوي في الميزان التجاري قد بلغ (2,5-7 مليون)، وكان لابد من تغطيته من إيطاليا أو من باقي، المستعمرات الأخرى.

5- السياسة الدينية والتعليمية:

دفع المستعمرون الايطاليون أنفسهم إلى اذكاء جذوة التعصب الإسلامي خلال تلك الفترة، فبابا الفاتيكان دعم المطامع التوسعية للإمبريالية الإيطالية في الشمال الإفريقي، بحيث استخدمت عديد الصحف الدعائية بغرض ذلك كصحف "**بوبولو رومانو**" و"**أوستير رومانو**"، والتي كانت تقول بضرورة تقل الحضارة المسيحية والرومانية إلى طرابلس وبرقة، واعتبرت أنها مواصلة لسلسة الحروب الرومانية الحروب الحاضرة ماهي السابقة في المنطقة، ففي يوم 11 أكتوبر 1911 أقيم حفل كبير على شرف الأسطول الإيطالي ووزعت فيه الصلبان، وصرح "فانتيلي" بقوله:" **اليوم تتم إيطاليا رسالتها التمدنية لأنها ستقيم الصليب في طرابلس الغرب حيث خفق الهلال يوما**".

أغلقت غالبية المدارس التعليمة الليبية باحتلال إيطاليا لليبيا عام 1911، وأشرف الطليان على إعادة التحكم في التعليم وحركة التعليم في كافة المناطق المحتلة، وبلغ عدد المدارس الإيطالية في طرابلس الغرب عام 1921 سبعة مدارس فقط كانت لأبناء الإيطاليين عادة أو أبناء الزعماء والأعيان الموالين للاستعمار، وقد فرضت السلطات الإيطالية التعليم الإيطالي بدلا من التعليم العربي، فاستقدمت المدرسين الطليان وصدرت عدة قوانين ومراسيم لتنظيم التعليم في ليبيا وفق ما يراعي مصالح إيطاليا، وقد كلف في بادئ الأمر المستشرق "**كارلونلنيو**" بأن يضع منهاجا تعليميا في ليبيا، ولما وضعه رفض من طرف الحكومة لأن منهجيته لم تراع النظرية الاستعمارية، وقد طبق منهج يخدم تلك السياسة بعد ذلك يقضي بعدم تعليم التاريخ والجغرافيا الحقيقية للأطفال الليبيين، وتمجيد روما، وتحقير العنصر المحلي، ووصف الفتوح الإسلامية على أنها استعمار...الخ، والليبي الأهلي كان محروما من التعليم المتطور على غرار الإيطالي.

وتقول الاحصائيات أنه من بين 740 ألف نسمة من سكان ليبيا نهاية الحرب العالمية الثانية كان منهم في المدارس الابتدائية العربية 6000 طفل فقط، وأن 90 بالمائة من السكان كانوا أميين.

6- سياسة الاستيطان والطلينة:

شجعت الحكومة الإيطالية أبناءها على الهجرة الى ليبيا منذ الأيام الأولى للاحتلال وأغرتهم بالامتيازات والأراضي والاستثمارات من أجل تحقيق أهدافها وانجاح سياستها، لكن اشتداد المقاومة والمعارك في مختلف أرجاء البلاد كان يثير مخاوف الكولون والمعمرين، فكانوا يترددون في ذلك، ولكن مع مرور الوقت والسيطرة على ليبيا واخماد نار الثورات المسلحة سعت الحكومة الإيطالية إلى بناء المستوطنات الزراعية في ليبيا، وقد وافق موسوليني سنة 1938 على توطين 1000 مهاجر إيطالي يشتغلون بالزراعة، وأشرف بنفسه على عملية توديع المهاجرين إلى ليبيا للعمل في مزارعها في كل من طرابلس والجبل الأخضر، وقد أطلق عليه تسمية كتائب العمل، ورواد الإمبراطورية الجديدة، وبحلول 1940 كان قد انتقل الى ليبيا 110 آلاف إيطالي كان 24 ألف منهم يشتغلون بالزراعة، وبالتالي أصبح الليبيون يشتغلون كخماسين وعمال في أراضيهم، وهو ما أثر على الاقتصاد المحلي وساهم في تغيير عديد البنى خاصة الاجتماعية منها.

ولشساعة أرض ليبيا قامت إيطاليا بإغراء العديد من العائلات السنوسية للمجيئ إلى سرت، كما أغرت عائلات رجال المقاومة بالدخول الى الواحات والمناطق الحضرية لكي تسهل عملية مراقبتهم وتتاجر معهم المؤسسات والمحلات الإيطالية، ومن جهة أخرى منعت الغالبية من ارتياد المقاهي أو الركوب في عربات يسوقها ايطاليون، أو الاختلاط بالأوروبيين خشية وقوع الاغتيالات، فكان العرب معزولين دائما عن المستوطنين خاصة وأنهم كانوا يعتبرون أقل درجة منهم، وحتى الليبي الحامل للجنسية الإيطالية كان يعتبر وقتها مواطنا من الدرجة الثانية، كما غيرت أسماء الشوارع والميادين إلى أسماء إيطالية تمجد قادة روما ورجال الحرب والسياسة بهدف طمس الهوية المحلية، وفي هذا سعت إلى نشر اللغة الإيطالية وحصر اللغة العربية والتضييق على معلميها خاصة لما صودرت أملاك الزاوية السنوسية وكتاتيبها ومدارسها ومساجدها، وحاولت تنصير الأطفال والسكان عن طريق الإغراءات، لذلك نشطت كثير من البعثات التنصيرية في هذه الفترة في ليبيا، كما حثت على تعلم مبادئ الفاشية.